مجمع اللغة العربية على الشبكة العالمية بمكة المكرمة

مجلة

مجمع اللغة العربية

على الشبكة العالمية

السنة السادسة

العدد الثامن عشر، ربيع الأول ١٤٤٠هـ

نوفمبر/ ديسمبر (تشرين الآخر/ كانون الأول) ٢٠١٨م

مجلة علميّة، محكَّمة، تُعنى بنشر البحوث والدّراسات في اللّغةِ العربية، ونشرِ قرارات المجمع وآرائه وتنبيهاته ومقالاته وأخباره.

(تصدرُ مرةً كلَّ أربعة أشهر)

(٣)

تابع الوصلة في النداء بين جواز النصب ومنعه

د. محمد بن نجم بن عواض السيالي

• أستاذ النحو والصرف بكلية اللغة العربية، في جامعة أم القرى.

تابع الوصلة في النداء بين جواز النصب ومنعه.

ملخص البحث:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وبعد:

فقد تناول هذا العمل مسألة من مسائل باب النداء، هي "تابع الوصلة في النداء بين جواز النصب ومنعه"، وقد كان الباعث عليه - في الأصل- هو ما ذكره الصبَّان - في حاشيته على الأشموني، نقلًا عن السندوبي- أنَّه قرئ شاذًّا ﴿قُلْ يَاأَيُّهَا الكافرين﴾، بالياء، إضافة إلى أنَّ الرضيَّ - في شرح الكافية - قد أشرك الزجاج مع المازني في القول بجواز النصب، وما زعمه ابن الباذَش الغرناطيّ من أنَّه مسموع من لسان العرب.

ولا شكَّ أنَّ من يقف على آراء المازنيّ يتبيَّن له أنَّه أمام شخصيَّة متميزة لها وزنها في تراثنا النحويّ.

كل ذلك حفزني للوقوف على حقيقة الأمر؛ هل ما أجازه المازنيُّ يعضُده السماعُ من كلام العرب أو شعرهم، أو قراءة قرآنية، وهل قال به أحدٌ قبله، أو تابعه بعده أحد؟

وقد اقتضت طبيعة هذا العمل أن يقع في مقدمة تمهيدية، ومبحثين. أشرت في المقدمة إلى جهود علمائنا - رحمهم الله - في خدمة اللُّغة، وعرضتُ - بشيء من التفصيل - للوصلة في النداء، وتابِعها.

وتناولت في المبحث الأول القول بالجواز، وما صدر عنه أصحاب هذا الرأي، فيما استقلَّ المبحث الثاني بالحديث عن المنع، وما صدر عنه المانعون.

وختمت هذا العمل بخاتمة سطَّرت فيها ما ترجَّح لديَّ في المسألة، وهو منع نصب التابع، وفاقًا للجمهور؛ لما ذكروا من مخالفته كلام العرب، وإجماع النحويين. يقفو ذلك قائمة بالمصادر التي أفدت منها في إعداده، وفهرس الموضوعات.

وبعدُ فهذا هو موضوع نَصْبُ تابع الوُصْلَة في النِّداء بين القبول والمنع، كما بدا لي من خلال هذه الرحلة في نصوص أسلافنا -رحمهم الله-.

والله الموفق، والمعين.

مقدمة تمهيدية

اضطلعت الطبقات الأولى من علماء العربية – رحمهم الله – بوصف اللُّغة، ثُمّ توالت جهود من جاء بعدهم من النحاة واللُّغويين فأفرغوا طاقاتهم في التعليلات، وصَوْغ القواعد، وكانوا جميعًا يصدرون – في ذلك – عَمَّا جاء عن العرب، والقُرَّاء، وقد شافهَ كثيرٌ منهم العربَ الخُلَّصَ، كما كان بعضهم أعلامًا في القِرَاءات روايةً ودرايةً. هذا إضافة إلى ما حباهم اللهُ من مَلَكاتٍ عقليَّة فَذّةٍ، فجاءت قواعدهم غايةً في الإحكام، ومصنّفاتهم قامات يشار إليها بالبَنان، فضلًا من اللهِ ومنّةً على هذه اللُّغة؛ حيث أنزل – سبحانه– كتابه بلسانٍ عربيّ مبين، وتكفّل بحفظه، فتهيّأ لها – بذلك – من الإتقان والحفظ، ما لم – ولن – يتوافر لغيرها من اللغات.

وفي علم العربيّة مسائلُ ذاتُ بالٍ شُغِلَ بها العلماءُ منذ وقتٍ مبكرٍ، ومن تلك المسائل التي استوقفتهم فأفرغوا فيها جهدًا له شأنٌ لما لها من صِلَةٍ بأسلوبٍ من أساليب العربية يكثرُ دَوْرُه في الاستعمال اللغويّ، هو أسلوب النداء.

وكان مِمّا عُنِي به النحاةُ من مسائل هذا الباب – منذ عهد الخليل بن أحمد (١٠٠ – ١٧٥هـ) – رحمه الله–، "فقد كان الغاية في استخراج مسائل

النحو، وتصحيح القياس فيه"-[1]، الوُصْلَةُ في النداء، يريدون بها ما يُتوصل به إلى نداء المحلّى بأل؛ ذلك أنّه يمتنع عربيّة - في غير الضرورة - دخولُ حرف النداء على ذي الألف واللّام؛ إلّا مع اسم الله، ومحكيّ الجمل، نصّ على ذلك سيبويه (ت - ١٨٠هـ)[2]. وزاد بعضهم اسم الجنس المشَبَّه به[3]، وبعضُهم ما سُمّي به من موصولٍ مبدوءٍ بأل[4]؛ - وذلك لما في نداء المقرون بأل - مباشرة - من اجتماع تعريفين على المنادى، تعريف النداء، وتعريف أل؛ لأنّ النداء بمنزلة الإشارة في إفادة المنادى التعريف[5].

ومن ثَمّ فإنهم متى ما أرادوا نداء المصدَّر بأل، كالرجلُ، ونحوه، وقد كرهوا نزعهما منه، وتغيير اللفظ عند النداء، فصلوا بينهما - أعني النداء وأل - بفاصلٍ لا يقبل (أل)، يكون منادًى في اللّفظ، فلا يجتمع - حينئذٍ - تعريفان على المنادى، وتوصَّلوا إلى ندائه بذلك الفاصل، وهو عندهم المنادى المبهم، وهو (أيّ)، أو اسمُ الإشارة، أو هما معًا، فتراهم يتوصلون بهذا إلى نداء ما فيه أل، وهو ما يعبّر عنه - في عرفهم -

(١) أخبار النحويين البصريين، للسيرافي ص ٥٤.

(٢) الكتاب ٢/ ١٩٥، ٣/ ٣٣٣. وانظر معاني الفراء ١/ ١٢١، وجمل الزجاجيّ ص ١٥١.

(٣) شرح التسهيل، لابن مالك ٣/ ٣٨٨.

(٤) المقتضب ٤/ ٢١٤، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٣٩٨، والأوضح ٤ / ٣٢.

(٥) ابن يعيش على المفصَّل ٢/ ٨ - ٩. وانظر الكتاب ٢/ ١٠٦، ١٩٧، والجمل ص ١٥١.

بالوُصْلَةِ[1]، يتلوه- بعد ذلك - مصحوب أل مرفوعًا، نعتًا له أو عطف بيان عليه، وهو المنادى حقيقةً، أعني في الأصل والمعنى.

الوُصْلَةُ:

ومن نافلة القول أن نذكر هنا أنّ (أيَّ) تردُ في العربيّة على أوجهٍ من الاستعمال، منها أنْ تقع وُصْلَةً إلى نداء المحلَّى بأل[2]، وأنَّ اسمَ الإشارةِ مُنزَّلٌ منزلتَها في ذلك -أعني في وقوعه وُصْلَة- نصَّ عليه سيبويه والنحاةُ[3].

وإنمَّا خُصَّت (أيّ) واسمُ الإشارة بهذه الوظيفة دون غيرهما من الأبنية؛ لأنهما - كما يقول الرضيُّ-: "... ولمَّا قصدوا الفصل بين حرف النداء واللَّامِ بشيءٍ طلبوا اسمًا مبهمًا- غيرَ دالٍّ على ماهيَّةٍ مُعيَّنةٍ، محتاجًا بالوضع في الدَّلالة عليها إلى شيءٍ آخر يقع النداء -في الظاهر- على هذا الاسم المبهم لشدَّة احتياجه إلى مخصِّصِه، الذي هو ذو اللّامِ، وذلك أنَّ

(١) السيرافي على الكتاب ٣/ ٣٧ ب. وانظر الكتاب ٢/ ١٨٨- ١٩٩، وابن يعيش على المفصل ٢ / ٧.

(٢) انظر في أوجه استعمالها حروف المعاني للزجاجي ص ٦٢، والصاحبي ص ١٩٩، والأزهية للهروي ص ١٠٦- ١٠٧، وآمالي ابن الشجري ٣/ ٣٩- ٤٥، والمغني ص ١٠٧-١١٠.

(٣) الكتاب ٢/ ١٨٨ - ١٨٩، والرضي على الكافية ١/ ٣٧٤ - ٣٧٥، والأشموني على الألفية (حاشية الصبان ٣/ ١٥١).

من ضرورة المنادى أن يكون متميِّز الماهيَّة، وإن لم يكن معلوم الذات...، فوجدوا الاسمَ المتَّصِفَ بالصفة المذكورة أيًّا، بشرط قطعه عن الإضافة، إذ هي تُخَصِّصُه، نحو: أيّ رجل، واسمَ الإشارة..."[1].

ثم يمضي الرضيُّ مبيِّنًا الفرقَ - في زوال الإبهام - بين (أيّ) واسم الإشارة وبين المبهمات الأخرى، التي هي لفظ شيء وما بمعنى شيءٍ، وضمير الغائب، والموصول.

وقد أجمع النحاةُ على قطع (أيّ) الواقعة وُصْلَةً عن الإضافة؛ لما ذكروا من قصد الإبهام، كما تقدم فِي نصِّ الرضي.

كما اتفقوا على أنَّها تلزمها هاء التنبيه لتكون عوضًا عَمَّا فاتها من الإضافة[2]؛ يقول ابن خالويه، وقد أعرب آية ﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْكَٰفِرُونَ﴾[3]: "فإن سأل سائل فقال: التنبيه يدخل قبل الاسم المبهم، نحو: هذا، فلمَ دخل هنا بعد أيّ؟ فقل: لأنَّ أيًّا تضاف إلى ما بعدها، فلولا أنَّ التنبيه فَصَل بين الكافرين وأيّ لذهب الوهم إلى أنَّه مضاف"[4]. بخلاف اسم الإشارة

(١) الرضي على الكافية ١/ ٣٧٤- ٣٧٥. وانظر الأشموني على الألفية (حاشية الصبان ٣/ ١٥١).

(٢) الأشموني على الألفية (حاشية الصبان ٣/ ١٥٠)، والرضي على الكافية ١/ ٣٧٥ - ٣٧٦.

(٣) مفتتح سورة الكافرون.

(٤) إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم لابن خالويه ص ٢١٢.

الواقع وُصْلَةً، فلا تلزمه هاء التنبيه؛ لأنه لم يحذف من اسم المشار إليه شيءٌ، كما حُذِف من (أيّ)[١].

تـــابعُ الوُصْـــلَة:

ويلزمها التابع؛ لأنَّه هو المقصود بالنداء في الأصل. والغالب فيه أن يكون اسمَ جنسٍ مقرونًا بأل.

ويجوز أن تتبع (أيّ) باسم الإشارة، نحو: يا أيُّهذا الرجلُ؛ وذلك لأنَّه مبهم مثله، كما يوصف المقرون بأل بما فيه أل[٢]". والنكتة في ذلك أنَّ (ذا) يوصف بما يوصف به أيّ من الجنس، كالرجل والغلام، فوصفوا به أيًّا في النداء، تأكيدًا لمعنى الإشارة؛ إذ النداء حالُ إشارة والغرض نعته..."[٣].

وقد تُتبع - أيضًا - بموصولٍ ذي أل، كقوله -تعالى-: ﴿ **وَقَالُواْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِى نُزِّلَ عَلَيۡهِ ٱلذِّكۡرُ** ﴾[٤].

"ولا يوصف (أيّ) بغير ما ذكرناه من اسم الجنس، والموصول، واسم الإشارة على ما تقدم"[٥].

(١) ابن يعيش على المفصل ٢/ ٧.

(٢) الكتاب ٣/ ١٣٩، وابن يعيش على المفصل ٢/ ٧.

(٣) ابن يعيش على المفصَّل ٢/ ٧.

(٤) سورة الحجر، الآية السادسة. وانظر الارتشاف ٣/ ١٢٧، والأشموني على الألفية (حاشية الصبان ٣/ ١٥٢).

(٥) الارتشاف ٢/ ١٢٩.

وما قيل عن تابع أيّ يقال - أيضًا - عن تابع اسم الإشارة، لأنَّه منزَّل منزلتها في وقوعه وُصْلةَ، إلَّا أنَّه يجوز حذفه - أي التابع - مع اسم الإشارة دون (أيّ)، فإنَّه يلزمها التابع؛ من قبل "أنَّ أيّا المقطوع عن الإضافة أحوج إلى الوصف من اسم الإشارة، لأنَّه وضع مبهمًا مُزالَ الإبهام باسم بعده، بخلاف اسم الإشارة، فإنَّه قد يزال إبهامه بالإشارة الحسيّة"(١).

وعليه فإنّك "لا تستطيع أن تقول: يا أيُّ، ولا: يا أيُّها، وتسكت؛ لأنَّه مبهم يلزمه التفسير، فصار هو والرجل بمنزلة اسمٍ واحدٍ، كأنَّك، قلت: يا رجلُ"(٢).

أما اسم الإشارة فإنه يصير بمنزلة أيّ، يلزمه التابع إذا أردت أن تُفَسِّره، ولم ترد أن تقف عليه، لأنَّه والوصفَ - حينئذٍ - بمنزلة اسم واحدٍ، كأنَّك قلت: يا رجلُ(٣).

يا أيُّها الرجــلُ، يا هـذا الغــلامُ:

ذكر العلماء أنَّ في هذا الاستعمال منادًى في اللفظ، هو الوُصْلَةُ، وآخر في الأصل والمعنى هو التابع. وقد درجوا على إعراب (أيّ) منادى مبني على الضم، و(ها) للتنبيه.

(١) الرضيّ على الكافية ١/ ٣٧٥ (بتصرف يسير). وانظر ابن يعيش على المفصل ٢/ ٧.
(٢) الكتاب ٢/ ١٨٨.
(٣) الكتاب ٢/ ١٨٩.

والجمهور على أنَّ التابع نعت للوُصْلَةِ، ويرى بعضهم أنَّه عطف بيان، وقال آخرون: إذا كان مشتقًّا فهو نعت، وإلّا فهو عطف بيان[١].

وانفرد الأخفش (... - ٢١٥ هـ) - في أحد قوليه - بأنَّ (أيّ) في النداء موصولة بمعنى الذي، صلتها ما بعدها، كأنه قيل: يا الذي هو الرجلُ[٢]. وقد رُدَّ عليه ذلك.

وقد التزموا رفعه، أعني التابع؛ "نبهوا بالتزام رفعه على كونه المقصود بالنداء، فكأنَّه باشره حرف النداء"[٣] وأجاز فيه أبو عثمان المازنيُّ (... - ٢٤٨ هـ)[٤] النصب أيضًا. وهذا هو مجال حديثنا هنا، وموضوع بحثنا إن شاء الله.

(١) ابن يعيش على المفصل ١/ ١٣٠، والأشموني على الألفية (حاشية الصبان ٣/ ١٥١).

(٢) الارتشاف ٣/ ١٢٩، والمغني ص ١٠٧.

(٣) الرضي على الكافية ١/ ٣٧٧.

(٤) ترجمته في إنباه الرواة ١/ ٢٨١ - ٢٩١.

المبحث الأول: القول بالجواز

في العربية ما يعرف بالتَّابع ويطلق في الاصطلاح "على مجموعة من الأسماء تلازم ما قبلها، ولا تنفك عنه، وتتبعه في أمور كثيرة"[1]. وهو ما يجري عليه الإعراب بحكم التبعيَّة لغيره، لا بحقِّ الأصالة، ويجمع على توابع، وهي أربعة، نعت وتوكيد وعطف وبدل، ومعلوم أنَّ الأصل في التبعية هو المتابعة في حكم الإعراب، ولا تشترط الموافقة في علامة الإعراب.

وأعني به هنا تابع (أيّ) في النداء، وما نُزِّل منزلتها في ذلك، وهو اسمُ الإشارة. وبعبارة أخرى تابع الوُصْلَةِ في النِّداء.

وقد درج النحاة على أن يعربوه نعتًا، وقال بعضهم: عطف بيان[2].

والتزموا رفع هذا التابع، وأجاز فيه المازنيُّ (... - ٢٤٨ هـ) النصبَ، أيضًا، ولم يقف عند ما يشيع بين النحاة من لزوم رفعه إذا كان اسم جنسٍ

(١) معجم المصطلحات النحوية والصرفية ص ٣٢.

(٢) ابن يعيش على المفصل ١/ ١٣٠، والرضيّ على الكافية ١/ ٣٧٦ - ٣٧٧، والأشموني على الألفية (حاشية الصبان ٣/ ١٥١).

مقرونًا بأل. ويُعزى إلى الزجاج (... - ٣١١ هـ) أنَّه قد أجازه - أيضًا - هو الآخر[١].

هذا ما نُسِبَ إلى الزجاج في أمر جواز نصب التابع. ولنا عودة إلى ما نُسِب إليه - إن شاء الله - بعد تقديم مذهب المازنيّ فيه.

والعلَّةُ التي يذكرها الجمهور في وجوب الرفع مسطورة في شرح الكافية للرضيّ، حيث يقول: "نبهوا بالتزام رفعه على كونه مقصودًا بالنّداء، فكأنَّه باشره حرفُ النّداء"[٢].

وأمَّا إجازة المازنيّ فيه النصبَ فلا شكَّ أَنَّه كان يعلم أنَّ ذلك هو مقتضى القياس على صفة غير الوُصْلَة من المناديات المضمومةِ، نحو: يا زيدُ الظريفَ. بنصب الظريف ورفعه[٣]. النصب على النعت على موضع (زيد)؛ لأنَّه في موضع نصب بالنداء، والرفع على اللفظ.

يقول الرضي: "وأمَّا المازنيُّ والزجَّاجُ فَجوَّزا النصب والرفع في وصف اسم الإشارةِ و(أيّ)، قياسًا على نحو: يا زيدُ الظريفَ. ولم يثبت"[٤].

(١) الرضيّ على الكافية ١/ ٣٧٥، ٣٧٧.

(٢) الرضيّ على الكافية ١/ ٣٧٧.

(٣) الرضيّ على الكافية ١/ ٣٧٧.

(٤) الرضيّ على الكافية ١/ ٣٧٥.

ومن يقرأ هذا الكلام يرى أنَّ إجازة المازنيّ لا تستند إلى سماع، وإنَّما هو معتمد على القياس النظريّ، فهو قد قاس (أيّ) واسم الإشارة على المنادى المضموم، ولمَّا كان هذا النوع من المناديات يجوز في تابعه الوجهان، النصب والرفع، فإنه يجوز – عنده – كذلك في تابع الوصلة مثل ذلك.

وعلى هذا فإنَّ ما أجازه المازنيُّ يمثّل صورة أخرى لاستعمال هذا التابع، فهو يجيز لك أن تقول: يا أيُّها الرجلَ، بالنصب، كما تقول: يا أيُّها الرجلُ، بالرفع.

ولأبي حيان مقال طالعَنا به في ارتشافه، يفصح لنا فيه عن حالين لنعت اسم الإشارة، قال: "وإذا قدَّرتَ اسمَ الإشارة وُصْلَةً لنداء ما فيه أل لم يجز في نعته إلّا الرفعُ، ومن ذلك قولُه:

يــا ذا المَخوّفُنــا بمقتــلِ شــيخِه حُجْــرٍ تَمَنّــيَ صــاحب الأحــلامِ

وإذا كان مكتفًى به في النّداء جاز في الصفةِ الرفع على اللفظ، والنصبُ على الموضع. وليس نصبُ الصفة على الموضع بمسموعٍ من كلامهم،

وإنَّما قاله النحويون بالقياس على التقدير الذي ذكرناه، وهو ألّا يجعل اسمُ الإشارة وُصْلَةً لنداء ما فيه أل، وأن يكون مُكتفًى به"[1].

ومن يقرأ هذا الكلام يظهر له أنَّ إجازة النصب على الموضع لا تستند إلى السماعٍ عن العرب، وإنَّما هو معتمد على القياس، على ألَّا يكون اسم الإشارة وُصْلَةً، وأن يكون مُكتفًى به.

هذا، وكان الرضيُّ قد روى لنا فيه تفصيلًا آخر، قال: "وفصَّل بعضهم في وصف (يا هذا)، فقال: إن كان لبيان الماهيّة، نحو: يا هذا الرجلُ، وجب الرفعُ؛ لأنَّه مستغنًى عنه، وإلَّا جاز الرفع والنصب، نحو: يا هذا الطويلُ، رفعًا ونصبًا"[2].

ونعود الآن إلى ما كنا قد أشرنا إليه من قبل، وهو أنَّه عُزِي إلى الزجاج (... - ٣١١هـ) أنَّه قد أجاز هو الآخر النصب في تابع الوُصْلَة.

وقد رأيت الرضيَّ يصرِّح بأنَّه قد أجازه. فهل أجاز الزجاج فيه النصبَ، كما صنع المازنيُّ؟

(١) الارتشاف ٣/ ١٢٩- ١٣٠. والبيت لعَبيد بن الأبرص الأسديّ، في ديوانه ص١٢٢، والخزانة ٢/ ٢١٢. وهو من شواهد الكتاب٢/ ١٩٠- ١٩٢، والرضيّ - في توابع المنادى - ١/ ٣٦٢.

(٢) الرضيّ على الكافية ١/ ٣٧٥.

إنَّ من يقرأ شرح الكافية للرضيّ في نصّه السابق يجد أنَّه قد أشرك الزجاجَ مع المازنيّ في إجازة النصب، حيث يقول: وأمَّا المازنيُّ والزجاجُ فجوَّزا النصبَ والرفعَ في وصف اسم الإشارة و(أيّ)، قياسًا على نحو: يا زيدُ الظريفُ، ولم يثبت"[1]. يريد القياس على صفة المناديات المضمومة، فكما هو معلوم يجوز في وصفها النصب مراعاةً للمحلّ، إذ محلها النصب بالنداء، والرفع على اللفظ.

هذا وكنا قد ذكرنا – قريبًا، في التعليق على نصّ الرضيّ هذا – أنَّ النصب لا يستند إلى سماع، ولهذا وجدناه يقول: "ولم يثبت".

ولكن الزجاج – في معاني القرآن وإعرابه – لا يؤيد هذه النسبة، بل نراه يرد على المازنيّ مذهبه هذا؛ حيث يقول: "وأجاز المازنيُّ أن تكون صفة (أيّ) نصبًا...، وهذه الإجازة غير معروفةٍ في كلام العرب، ولم يجز أحد من النحويين هذا المذهب قبله، ولا تابعَه عليه أحد بعده، فهذا مطروح مرذولٌ لمخالفته كلام العرب، والقرآن، وسائر الأخبار"[2].

ومن هنا فإنَّه يمكننا القول إنَّ الزجاج كان يمنع مثل هذا التركيب: يا أيُّها الرجلَ، بالنصب؛ وإنَّه معتمد في ذلك على مخالفة النصب كلام

(١) الرضيّ على الكافية ١/ ٣٧٥.

(٢) معاني القرآن وإعرابه ١/ ٢٢٨ – ٢٢٩.

العرب، والقرآن. على أنَّ المازنيَّ لم يَدَّعِ فيه السماعَ، بل عَوَّل على مقتضى القياس، كما ذكر العلماء.

والأمر كذلك بالنسبة لابن الباذَش الغرناطيّ (٤٤٤ – ٥٢٨)[١]– أعني أنَّه قد أجاز النصب – يقول أبو حيَّان في ارتشافه: "ولا يكون هذا التابع إلّا مرفوعًا، خلافًا للمازنيِّ، إذ يجيز فيه الرفعَ والنصبَ، قالوا: والنصبُ فيه مخالف لكلام العرب، وذكر ابن الباذش أنَّ النصب فيه مسموعٌ عن بعض العرب"[٢].

وقد لوحظ أنَّ أبا حيّان في نصّه هذا يذكر أنَّ نصبَ التابع مخالف لكلام العرب، وأنَّ ابن الباذَش روى أنَّه مسموع عن بعض العرب، فهو بذلك موافق المازنيّ في إجازة النصب، وإن لم يَحْكِ لنا ذلك المسموع.

ولم يبلغنا نحن ذلك السماع، ولا نعلم من أمره شيئًا قبل أبي حيَّان، وبذلك يكون قول الرضيِّ في – نصِّه المتقدِّم – (ولم يثبت) لم يجاوز الحقيقة.

(١) الإمام على بن أحمد بن خلف الغرناطيّ، ابن الباذش (٤٤٤ – ٥٢٨ هـ)، إمام في العربية والقراءات، وله مشاركة في غيرهما. صنف شرح كتاب سيبويه، والمقتضب، وشرح أصول ابن السرَّاج، والجمل، والكافي للنحاس. وهو والد صاحب الإقناع في القراءات. إنباه الرواة ٢/ ٢٢٧، وبغية الوعاة ٢/ ١٤٢ – ١٤٣.

(٢) الارتشاف ٣/ ١٢٧.

وذهب الصبَّان (ت ١٢٠٦ هـ)[١] إلى أبعد من ذلك معقِّبًا على الزجاج فيما حكاه عنه الأشموني في شرح الألفية، حيث يقول: "وأجاز المازنيّ نصبه قياسًا على صفة غيره من المناديات المضمومة، قال الزجاج: لم يُجِز هذا المذهب أحدٌ قبله، ولا تابعه أحدٌ بعده"، قال الصبَّان: "قوله (يعنى الأشموني) قال الزجاج.. إلخ فيه نظر؛ لأنَّ ابن الباذَش ذكر أنَّه مسموعٌ من لسان العرب، ولأنَّه قُرِئَ شاذًّا ﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْكَٰفِرُونَ﴾[٢]، وهي تعضُد المازنيَّ، قاله السندوبيّ"[٣].

ومن يقرأ تعقيب الصبَّان هذا فإنَّه لا يكون مبالغًا إذا قال: نلمس منه أنَّه أجاز نصب التابع، كما صنع المازنيّ، ولم يقف عند ما يشيع بين النحاة من وجوب رفعه.

والعلَّة التي يذكرها الصبَّان في الرد على الزجاج - حين قال: إن مذهب المازني لم يُجِزه أحد غيرُه، قبله أو بعده - هي أنَّ ابن الباذَش ذكر أنَّه مسموع من لسان العرب، وأنَّه قرئ شاذًّا ﴿ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ بالياء مكان الواو،

(١) محمد بن علي الصبَّان (... - ١٢٠٦ هـ)، عالم بالعربية والأدب، مصريّ. له الكافية الشافية في علم العروض والقافية، وحاشية على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك في النحو، ورسالة في الاستعارات، وغير ذلك. مولده ووفاته في القاهرة. الأعلام ٦/ ٢٩.

(٢) مفتتح سورة الكافرون.

(٣) الصبان على الأشموني ٣/ ١٥٠.

ونقل عَمَّن سمَّاه السندوبيَّ ولعلَّه أحد شيوخه، وهو من علماء الأزهر الشريف[1]- أنَّ ذلك يعضُد المازنيّ.

وإنَّ من يقرأ نصَّ أبي حيَّان المتقدم، وكلام الصبَّان يظنُّ أنَّه قد انتهى إلى المازنيّ من النصوص ما يدعم قياسه ويقوّيه؛ فقد روى أبو حيان عن ابن الباذَش أنّ النصب مسموع عن العرب، ورواه أيضًا الصبّان، ولعله عن أبي حيان، كما حكى - أعني الصبان - عن السندوبي أنَّه قرئ شاذًّا ﴿الكافرين﴾، بالياء، وأنَّ ذلك يعضُد المازنيّ.

والواقع أنَّه لم تبلغنا -فيما أعلم- تلك المسموعات التي نُسِب إلى ابن الباذَش أنَّه رواها من لسان العرب، كما أسلفنا؛ إذ لم يحكِها لنا أحد عنه. ولم يُشِر أحد إلى هذه القراءة، فضلًا عن أن تُعزى إلى قارئ بعينه، فيما أمكنني الاطلاع عليه في مظانها من كتب القراءات، ومعاني القرآن وإعرابه، وكتب التفسير، ومصنفات النحاة، سوى الصبان نقلًا عن السندوبي، كما تقدَّم، ولم يبلغنا من خبرها عنه شيءٌ سوى وصفها بالشذوذ.

(١) أحمد بن علي السندوبي، المصريّ (١٠٢٩ - ١٠٧٩ هـ)، من علماء الأزهر ومدرسيه. له شرح ألفية ابن مالك في النحو، وشرح العنقود للموصلي في النحو، ومنظومة في مصطلح الحديث، وشرح الشيبانية في العقائد. توفي في القاهرة. الأعلام ١/ ١٨١، وخلاصة الأثر ١/ ٢٥٦ (عن الأعلام).

هذا "وقد روي عن النبي ﷺ حديث لو أنَّه صَحَّ لتغيَّرت كثيرٌ من المفاهيم نحو مصطلح القراءات الشاذَّة، وهو ما روي عن حذيفةﷺ، قال: قال رسولُ الله ﷺ: «اقرؤوا القرآن بلحون العرب وأصواتها»، أي: على مذاهبها وطباعها في الكلام، كما فسَّره أبو عمرو الدَّانيّ"[1].

(١) قراءات للنَّبي ﷺ وظواهرها اللغوية، للدكتور مصطفى سالم ص ٢. ومراجع تخريج الحديث هناك.

المبحث الثاني: القول بالمنع

انفرد المازنيّ (... - ٢٤٨ هـ) - من المتقدمين - بالقول بجواز نصب الوُصْلَة - (أيّ)، واسم الإشارة - في النداء على ما تقدّم، وتابعه في ذلك - من المتأخرين - ابن الباذَش الغرناطيّ (٤٤٤- ٥٢٨ هـ). ولم يُنسب صراحة إلى غيرهما، فيما أعلم.

ويبدو أنَّ السندوبيّ (١٠٢٩=١٠٧٩هـ)، والصبَّان (...-١٢٠٦هـ) قد أخذا بهذا الرأي؛ فقد قال أولهما عن قراءة ﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْكَٰفِرُونَ﴾، بالياء: "وهي تعضُد المازنيّ"، وقال الثاني في تعقبه الزجاج في ردّه قول المازنيّ: "فيه نظر (يعني كلام الزجاج)؛ لأنَّ ابن الباذَش ذكر أنَّه مسموع من لسان العرب، ولأنَّه قرئ شاذًّا..."[(١)]، فمن هنا بدا لنا أنَّ كلًّا منهما يؤيد المازنيّ فيما أجازه، كما أسلفنا[(٢)].

وهذا المذهب - عند الجمهور - مطَّرح مرفوض، كما سيأتي.

فأما إجازة المازنيّ فمبنيّة على قياس مردود، وسماع مزعوم، على أنَّه لم يَدَّعِ فيه سماعًا، بل قال به ابن الباذَش.

(١) الصبان على الأشموني ٣/ ١٥٠.

(٢) انظر ما سلف ص ١٧ - ١٩.

وأمَّا مذهب الجمهور – أعني منع ما أجازه المازنيّ – فلأنَّ النصب – عندهم – مخالف لكلام العرب، والقرآن الكريم، وغيرُ جارٍ على القياس الصحيح.

أما القياس، فهو حمل تابع (أيّ) على توابع غيرها من المناديات المضمومة، وقد ردّه الحذّاق من النحويين لأمرين:

أحدهما: أن تابع (أيّ) خاصة يختلف عن بقية توابع المناديات المضمومة الأخرى؛ إذ هو المقصود بالنداء حقيقة، فهو منادى في التقدير، والمنادى المفرد لا ينتصب.

والآخر: أن الشيء إنما يحمل على الموضع في الأمر العام بعد تمام الكلام، و(أيّ) لم تتم بعد، فلا تقول: يا أيّ، ولا: يا أيّها، وتسكت؛ لأنه مبهم يلزمه التفسير، فصار هو و(الرجل) بمنزلة اسم واحد، كأنك قلت: يا رجل[1].

وأما السماع، فلم يَدَّعِهْ المازني، ومع ذلك فقد رَدَّ عليه تلميذ تلامذته، أبو إسحاق الزجاج (ت ٣١١ هـ) في كتاب (المعاني)، حيث قال ما نصه: "وأجاز المازني أن تكون صفة أيّ نصبًا... وهذه الإجازة غير معروفة في كلام العرب، ولم يُجِز أحد من النحويين هذا المذهب قبله، ولا تابعه عليه

(١) المقاصد: الشافية ٥/ ٣١٤.

أحدٌ بعده، فهذا مطروح مرذول لمخالفته كلام العرب، والقرآن، وسائر الأخبار"[1].

وعلّق الشاطبي على ذلك في المقاصد، حيث قال: "وهذا صحيح؛ فإن مخالفة العرب والنحويين جميعًا خطأ... وهو رأي ضعيف جدًّا لا يليق بمنصب المازني"[2].

وأما التمسك بسماع ابن الباذش فلا قيمة له، لأمرين:

الأول: أنه سماعٌ غير معيّن، فهو ادّعاء بغير بيّنة.

الثاني: أنه لم ينقله عنه أحدٌ من تلامذته، ولا معاصريه، ولا خالفيه من أهل الأندلس، ولا من غيرهم غير أبي حيان[3]، وكل من نقل ثبوت هذا السماع عن ابن الباذش فإنَّما نقله عن نقل أبي حيان.

هذا كله فضلًا عن أن ابن الباذَش قد خالف جميع النحويين وخرج على إجماعهم بمتابعته المازنيَّ.

أما القراءة الشاذة بنصب ﴿الكافرين﴾ من قوله - عز وجل-: ﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا الكافرون﴾[4]؛ فالاحتجاج بها متهاوٍ، غيرُ واردٍ؛ وذلك لما يلي:

(١) معاني القرآن وإعرابه ١/ ٢٢٨- ٢٢٩.

(٢) المقاصد الشافية ٥/ ٣١٤.

(٣) الارتشاف ٣/ ١٢٧.

(٤) مفتتح سورة الكافرون.

أولًا: أنها لم تثبت نسبتها إلى قارئ بعينه، بل إن كتب عزو الشاذ وغيرها من كتب القراءات، وكذلك كتب التفسير والإعراب قد خلت تمامًا من ذكر هذه القراءة، وليس لها من سند إلا نقل الصبان لها في حاشيته عمّن أسماه السندوبي[1]، وهذا لا يقوم وحده دليلًا للقول بثبوتيتها.

ثانيًا: أن إطلاق القول بجواز الاحتجاج بالقراءات الشواذ، والقياس عليها- غير سديد، وقد نبّه على ذلك الدكتور مصطفى عمرو، في بحثه الموسوم بـ: "موقف النحاة من الاحتجاج بالقراءات الشواذ وأثره في الدرس النحوي"[2].

حيث انتهى إلى أن صلاحية القراءات الشواذ للاحتجاج بها والقياس عليها لا ينبغي إطلاق القول بجوازه من دون ضابط، وفي ذلك يقول:

"غير أننا إذا أردنا أن نحدد منهجًا يضبط أمر الاحتجاج بهذه القراءات وينظم عملية القياس عليها، فلا بد أن يكون ذا معالم واضحة، بحيث يحقّق المرجوّ منه، وهو ضمان الاستفادة بأكبر قدر من هذه القراءات بإقرار القياس على ما جاء فيها، وتصحيح استعماله، مع المحافظة على نظام اللغة وقواعدها، وحمايتها من الفوضى والاضطراب"[3].

(١) الصبان على الأشموني ٣/ ١٥٠.

(٢) رسالة دكتوراه في كلية اللغة العربية - جامعة الأزهر- القاهرة عام ٢٠٠٥م- ١٤٢٦هـ.

(٣) البحث: ص ٤٠١

وقد اقترح الباحث لذلك ضابطًا ينحصر في نقاط أربع، أوجزها فيما يلي:

أولًا: أن تكون القراءة صحيحة السند، موثقة النسبة إلى مَن قرأ بها، وذلك من خلال الكتب التي عنيت بجمع هذه القراءات وعزوها. وعلى هذا فكل قراءة فقدت هذا الشرط تفقد صلاحية القياس عليها، وتبقى في عداد المحفوظات التي لا يتجاوز بها محل السماع. ومتى تحقق هذا الشرط أصبحت القراءة حجة في بابها، صالحة للقياس عليها، إذا تحققت مع هذا الضابط بقية الضوابط التالية.

ثانيًا: ألَّا تكون القراءة المراد القياس عليها مما أجمع النحويون على شذوذ ما جاء فيها، فإن كانت كذلك لم يحسن القياس عليها، فلا يجوز أن نخرق إجماعهم؛ لأنهم لا يجمعون على خطأ.

ثالثًا: أن تكون هذه القراءة ذات نظائر تعضدها وتقوي ما ورد فيها – ولو كانت قليلة – فإن لم يكن لها نظير في كلامهم قبلناها وصححنا الاستعمال الوارد فيها، لكننا نقف بها عند هذا الحد، ولا نحاكي ما جاءت به، حتى يثبت له نظير من شعر أو كلام.

رابعًا: ألَّا يؤدي القياس على قراءةٍ مَّا، أو قراءات إلى خرق أصل ثابت، أو إحداث لبس يترتب عليه اضطراب في القواعد، أو اختلاط في المعاني،

وذلك أكثر ما يكون فيما يمسّ العلامات الإعرابية والعوامل، وكذلك فيما يتعلق بنيابة بعض حروف المعاني مناب بعض.

أمّا ما يتعلق بالنواحي التركيبية، والبنى، والإمكانات والأوجه الإعرابية - فما دامت القراءة فيه صحيحة السند، ذات نظائر فلا بأس من القياس عليها[1].

ومن الواضح جدًّا أن هذا الضابط يرفض بشدة جواز الاحتجاج بقراءة: ﴿قُلْ يَتَأَيُّهَا الكافرين﴾، بالياء، في هذه المسألة، أو حتى إن كان فيها شاهد لغيرها.

وعليه، فإن فصل القول فيها -إن ثبتت- أنَّها من الشاذ الذي لا يتجاوز به محل السماع ولا تصلح سندًا لقول المازني، وابن الباذش، ومن وافقهما بجواز القياس عليها.

وإن لم تثبت - وهو الحاصل حتى هذه اللحظة - فليست بحجة أصلًا. والله أعلم.

(١) البحث: ص٤٠١-٤٠٣.

خاتمة

وبعد فهذا هو نصبُ الوُصْلَة في النداء بين القبول والرفض، كما بدا لنا من خلال هذه الرحلة مع كتب التراث النحويّ، وفيها وجدناه ممنوعًا عند الجمهور، لمخالفته كلام العرب والقرآن، بل إنَّهم يلتزمون رفعه، نبهوا بالتزام رفعه على أنَّه هو المقصود بالنداء، فكأنَّه حرف النداء قد باشره، فهو منادى في الحقيقة، والمنادى المفرد لا ينتصب.

وانفرد المازني بجواز نصبه قياسًا على تابع غيره من المناديات المضمومة، ولم يَدَّعِ في ذلك سماعًا وهو قياسٌ - عند الجمهور - مطَّرحٌ مرفوضٌ؛ لأنَّ تابع (أيّ) هو المقصود بالنداء، بخلاف تابع غيره من المناديات المضمومة فليس مَقصودًا بالنداء.

وقد تابع المازنيُّ - من المتأخرين- ابن الباذَش الغرناطيُّ، والسندوبيّ، والصبّان. وأشرك بعضهم الزجاج مع المازنيّ في جواز النصب، ولم يَثبتُ.

وقد يُظَنُّ أنَّ في إجازة المازنيّ النصبَ شاهدًا من قراءة قرآنية، أو من كلام العرب. والحقُّ أنَّه لم يَدَّعِ في ذلك سماعًا، بل ذكره مَن وافقه مِمَّن جاء بعده، ولم يَحْكِ لنا أحدٌ ذلك المسموع، كما أنّه لم يُشِر إلى تلك القراءة أحدٌ، فضلًا عن أن يعزوها إلى قارئ بعينه، سوى الصبَّان عَمَّن سمَّاه السندوبيّ، وقد وصفها بالشذوذ دون عزو، وهي نصب ﴿الكافرين﴾، من آية ﴿قل يا أيها الكافرون﴾.

ولو صحَّت هذه القراءة، أو ثبت ذلك السماع لكان فتحًا يعضُد المازنيّ، كما قال السندوبيّ، ولأمكننا القول إنهما وجهان من الاستعمال في تابع الوُصْلَةَ، الرفع والنصب.

قصدت بهذا أن أقول إنَّ مذهب المازنيّ – مع علوّ كعبه في العلم – ادِّعاءٌ من غير بيّنة؛ ولذا فهو مرفوضٌ، مردودٌ، لمخالفته كلام العرب، والقرآن الكريم، وإجماع النحويين، كما قال الشاطبي.

والقول في المسألة – عندي – هو قول الجمهور، وهو لزومُ رفع تابع الوصْلة؛ لذلك، ولما ذكروا أنه هو المقصود بالنداء، والمنادى المفرد لا ينتصب.

أوَّلًا: فهرس المصادر والمراجع

- أخبار النحويين البصريين، ومراتبهم، وأخذ بعضهم عن بعض، لأبي سعيد السيرافيّ، تحقيق الدكتور محمد إبراهيم البنا، القاهرة، دار الاعتصام الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ = ١٩٨٥م.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيّان الأندلسي، تحقيق الدكتور مصطفى أحمد النماس، القاهرة: مطبعة المدني، الطبعة الأولى، ١٤٠٤- ١٤٠٩ هـ = ١٩٨٤- ١٩٨٩م.
- الأزهية في علم الحروف، للهرويّ، تحقيق عبد المعين الملوحي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٤١٣ هـ = ١٩٩٣م.
- إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، لابن خالويه، بيروت، عالم الكتب، ١٤٠٦ هـ = ١٩٨٥م.
- الأعلام، للزركليّ، بيروت، دار العلم للملايين، الطبعة الثامنة ١٩٨٩م.
- أمالي ابن الشجري، تحقيق الدكتور محمود بن محمد الطناحي، القاهرة، مكتبة الخانجي، الطبعة الأولى ١٤١٣ هـ =١٩٩٢م.
- إنباه الرّواة على أنباه النّحاة، للقفطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي - القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية - بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ = ١٩٨٦م.

- أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك، لابن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة السادسة، ١٣٩٤هـ = ١٩٧٤م.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، للسيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، بيروت: دار الفكر، الطبعة الثانية، ١٣٩٩ هـ = ١٩٧٩م.
- الجمل في النحو، لأبي القاسم الزجاجي، تحقيق: الدكتور علي توفيق الحمد، بيروت، مؤسسة الرسالة، إربد، دار الأمل، الطبعة الثانية، ١٤٠٥ هـ =١٩٨٥م.
- حاشية الصبان على شرح الألفية للأشموني، القاهرة، دار إحياء الكتب العربية.
- حروف المعاني، لأبي القاسم الزجاجي، تحقيق: الدكتور علي توفيق الحمد، بيروت: مؤسسة الرسالة، إربد: دار الأمل، الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م.
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، لعبد القادر البغدادي، تحقيق: عبد السلام هارون، القاهرة: الهيئة المصريّة العامّة، ومكتبة الخانجي، الرياض: دار الرفاعي، ١٩٧٩م – ١٩٨٣م.
- ديوان عَبيد بن الأبرص الأسديّ، تحقيق: وشرح الدكتور حسين نصَّار، القاهرة، مكتبة مصطفى البابيّ الحلبيّ، الطبعة الأولى ١٣٧٧ هـ= ١٩٥٧م.

- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، مطبوع مع حاشية الصبَّان.
- شرح التسهيل لابن مالك، تحقيق الدكتور عبد الرحمن السيد، والدكتور محمد بدوي المختون، الطبعة الأولى، هجر للطباعة والنشر، القاهرة، ١٤١٠ هـ= ١٩٩٠م.
- شرح الرضي على الكافية، تصحيح وتعليق الدكتور يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس، ليبيا ١٣٩٨هـ= ١٩٧٨م.
- شرح كتاب سيبويه للسيرافي (مخطوط).
- مصورة مكتبة مركز إحياء التراث الإسلامي، بمعهد البحوث العلميَّة، بجامعة أم القرى، عن نسخة دار الكتب المصرية رقم (١٣٧) نحو.
- شرح المفصل، لابن يعيش، بيروت، عالم الكتب، بدون تاريخ.
- الصاحبي، لابن فارس، تحقيق: السيد أحمد صقر، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة، ١٣٩٧ هـ = ١٩٧٧م.
- قراءات للنَّبيِّ ﷺ، وظواهرها اللغويَّة، للدكتور مصطفى عبد الحفيظ سالم، جامعة أمّ القرى، معهد البحوث العلميّة، ١٤٢٠هـ.
- الكتاب، لسيبويه، تحقيق عبد السلام محمد هارون، الهيئة المصريّة العامّة للكتاب، ومكتبة الخانجي، ودار الرفاعي بالرياض، الطبعة الثانية، ١٤٠٢ - ١٤٠٣ هـ= ١٩٧٩م.

- معاني القرآن، للفراء، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجّار، والدكتور عبد الفتّاح شلبي، القاهرة: الهيئة المصرية العامّة، ١٩٧٢ - ١٩٨٠م.
- معاني القرآن وإعرابه، للزجَّاج، تحقيق: الدكتور عبد الجليل عبده شلبي، بيروت، عالم الكتب، الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ = ١٩٨٨م.
- معجم المصطلحات النحويَّة والصرفيّة، للدكتورمحمد سمير نجيب اللبدي، بيروت، مؤسسة الرسالة، ودار الفرقان، الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ= ١٩٨٥م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام الأنصاري، تحقيق: الدكتور مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، بيروت، دار الفكر، الطبعة الخامسة، ١٩٧٩م.
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، لأبي إسحاق الشاطبي، الجزء الخامس، تحقيق: الدكتور عبد المجيد قطامش، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ= ٢٠٠٧م.
- المقتضب، للمبرّد، تحقيق: الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة، القاهرة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، الجزء الأول بدون تاريخ، والثاني والرابع، الطبعة الثانية، ١٣٩٩هـ، والثالث ١٣٨٦هـ.

- موقف النحاة من الاحتجاج بالقراءات الشواذّ، وأثره في الدرس النحويّ، للدكتور مصطفى عمرو (مخطوط).
- رسالة دكتوراه، في كلية اللغة العربية، جامعة الأزهر القاهرة، عام ١٤٢٦ هـ=٢٠٠٥م.